منظمة
الطليعة
العربية
في تونس

هيئة التأصيل والتطوير النظري

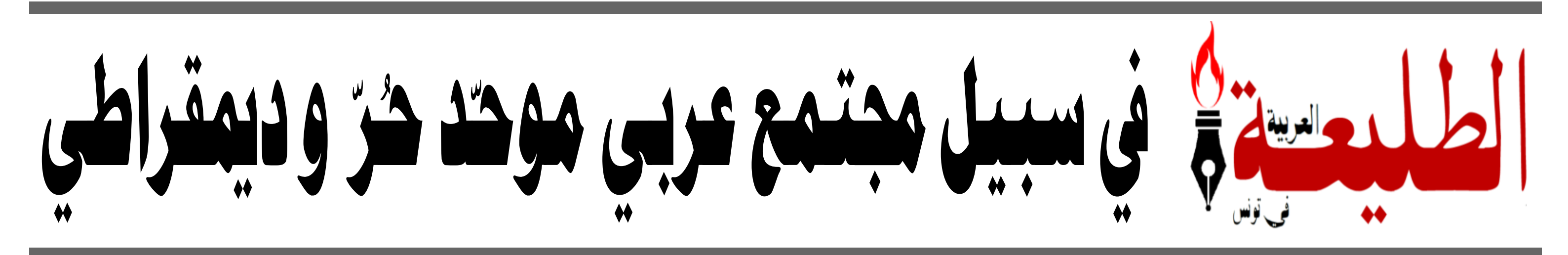
مشروعُنا القومي العربي

رؤية شاملة للمستقبل الذي نريد





تونس 2001



مشروعُنا القومي العربي

رؤية شاملة للمستقبل الذي نريد

مقدمة:

حكم العثمانيون الوطن العربي أربعة قرون باسم الخلافة الإسلامية وعاشت الأمة العربية أثناء تلك الحقبة عسفاً سياسياً وركوداً فكرياً واقتصادياً وتخلفت عن ركب التطور في العالم.

وغزا الاستعمار الأوربي الوطن العربي، فمزقه إلى دويلات صغيرة وشل قوى الإنتاج ودمر البنى الاقتصادية، وشكل بنى اقتصادية هشة متنافسة بين أجزاء الأمة العربية مرتبطة باقتصاد الدول المستعمرة.

* - وأخذ خلال ذلك أشكالاً متنوعة من احتلال مباشر إلى استعمار حديث واستيطاني. وأقامت الإمبريالية العالمية والصهيونية قاعدة استعمارية استيطانية اقتصادية عسكرية في فلسطين، الهدف منها إبقاء التجزئة أبدية ومنع الوحدة العربية بشتى السبل، لتهميش العرب ومنعهم من التطور. فليس بوسع أي قطر بمفرده، مهما كبر، أن يشكل دولة مستقلة عصرية، تضاهي الدولية القومية الشاملة. بحيث تكون "إسرائيل" القاعدة المفصلية في نهب ثروات الوطن العربي، والتمكين للغرب الأطلسي، الذي تولت زعامته الولايات المتحدة الأمريكية بعيد الحرب العالمية الثانية.

* - بدأت مرحلة جديدة بعد اتفاقيات "كامب ديفيد" المشؤومة والحرب العالمية الثالثة التي شنها العدو الغربي على الأمة العربية بتدمير القطر العربي العراقي في مطلع التسعينات، من مراحل الصراع بين الغرب والعرب. وتم قتل وإبادة أكثر من مليوني عربي خلال الحصار الاقتصادي المستمر. إسرائيل مشروع استثماري بالنسبة للإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية. وقد وصل نقطة انعطاف مهمة، إذ أصبحت إيراداته بالنسبة للعدو الغربي أكثر من تكاليفه بكثير. لإسرائيل عمر اقتصادي كأي مشروع استثماري. بوسعنا نحن العرب أن نطيل هذا العمر أو نقصره.

* - إن كل خطوة في طريق الوحدة العربية والتقدم تقصر هذا العمر. وبالعكس، كل مانجحنا في تحطيم هذا المشروع الاستثماري الاستعماري الغربي، كلما تقدمنا نحو تحقيق الوحدة العربية والتقدم.

* – الترابط عضوي بين دحر العدو الاستعماري والتقدم نحو هدف وحدة الأمة العربية. التناقض بين العرب والغرب أبدي مادام النظام الرأسمالي مهيمناً على الغرب، والصراع مع العدو الإسرائيلي صراع وجود. أما أن تدمر هذه القاعدة الأجنبية، أو يدمر العرب.

* – علينا أن نواجه هذا التحدي المصيري. يحاول الغرب إعادة العالم إلى العصر الحجري واستعباد بني البشر قاطبة خارج بلادهم. نحن قوة كامنة ولتفعيل هذه القوة علينا أن نحقق وحدتنا القومية أولاً. وأن نعقد تحالفاً مع الدول الإسلامية المهددة أيضاً، ولكن بدرجة أقل منا ثانياً وأن نعقد تحالفاً مع إفريقيا والصين والهند وكل قوى التحرر في العالم الثالث.

لن نستطيع بناء دولة عصرية وتطوير اقتصادنا، إلا إذا حققنا الوحدة العربية. ولن نستطيع تحقيق ذلك إلا إذا أنشأنا حلفاً عالمياً للتحرر من ربقة الغرب. لقد دفعنا الكثير حتى الآن وعلينا دفع المزيد. لاخيار لنا في ذلك، إما أن ننجح وإما أن ننزوي موقتاً عن مسرح التاريخ.

* – علينا أن نشتق استراتيجية للتنمية الاقتصادية من إستراتيجية التحرر، تكون بديلة لتلك التي يبشر بها الغرب لتبشيم وإحكام سيطرته علينا. وكذلك صندوق النقد الدولي والغات الخ. على إستراتيجية التنمية الاقتصادية. أن تضمن بشكل عادل مصلحة الشركاء. يقيدنا الغرب الاستعماري بألف قيد، علينا تحطيم هذه القيود، وبناء جسور بيننا وبين حلفائنا بما يحقق المصلحة المشتركة.

إن مشروع النهضة الاقتصادية العربية يجب أن يكون مشتقاً من هذه الاستراتيجية ومعتمداً عليها وعلى دور العرب في حركة التحرر العالمية. هنالك مستويات عدة علينا، بالتعاون مع حلفائنا، صياغة الإستراتيجيات والبرامج المختلفة والعمل على تطبيقها. ولايمكن أن نتحرر اقتصاديا، قبل أن تكون أرادتنا السياسية حرة.

البنى التحتية

إن تطوير البنى التحتية المادية والمعنوية، شرط لازم للوصول إلى الأهداف المرجوة، ولن تستقيم الأمور بدون ذلك.

القوانين:

إن هذه القوانين المطبقة في الأقطار العربية مشتقة في جلها من ثلاثة مصادر: التشريع الإسلامي، التشريع العثماني، التشريعات الأوربية. المطلوب توحيد هذه القوانين في قانون موحد يطبق في جميع الأقطار العربية. إن ذلك ممكن إلى درجة كبيرة.

* - يظل حيز خاص صغير لأنظمة الحكم المتعددة الأسماء، على الرغم من تشابهها الكبير. يكون القانون الموحد عصرياً يخدم ويماشي التطور ونزيل منه العقلية التي زرعها المستعمر في احتقار المواطن العربي، والمواد التي تعرقل تطور قوى الإنتاج. لقد صمم المستعمر قوانين خاصة للمستعمرات. علينا إلغاؤها ووضع القوانين في خدمة الجمهور والتقدم، معتمدين على تراثنا العربي الإسلامي في ذلك ومستلهمين آفاق المستقبل. الأنظمة والقوانين الضريبية والتجارية القطرية تعيق التنمية والتطور. لنتخل عنها ونستنبط قوانين ضريبية عادلة، تنطلق من أوضاعنا الاقتصادية وخططنا التنموية واستراتيجياتنا على المستويات المتعددة: العربية والإسلامية وحركة التحرر العالمية. في هذا المجال أن ضريبة الدخل التصاعدية هي العمود الفقري للإيرادات الضريبية. يجب الحفاظ على الجمارك حتى تحقيق النهضة الاقتصادية العربية على عكس توصيات الغات وغيرها.

* - فوق ذلك أن ضريبة المبيعات التي يقترحها صندوق النقد الدولي والدوائر الغربية بالنسبة لنا كارثة اقتصادية واجتماعية. لايجوز إعفاء الشركات الأجنبية من الضرائب المختلفة، بل يجب أن يسود القانون على الجميع. إذا كان ثمة تخفيضات، فيجب أن تطال الشركات العربية والصديقة لا العدوة. إن الضرائب عليها توجيه دفة الاقتصاد، فكيف نتخلى عنها؟!

* - إن الإعفاء تخل عن جزء من السيادة الوطنية والإيرادات الضخمة. هذا الإعفاء هو أحد صور النهب الاستعماري الذي يكلفنا سنوياً المليارات من الدولارات يجب أن تسود دولة القانون دوماً.

الثقافة والتعليم والبحث العلمي:

تطور الأقطار العربية برامجها التعليمية من حين لآخر مستعينة بمايستجد في هذا المجال. بوسعنا تطبيق توحيد البرامج التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية في خطة خمسية واحدة. وهذا أمر ملح جداً، لايقبل التأجيل. سنربح من ذلك كثيراً باختيار أفضل البرامج وأحدثها، اعتماداً على أفضل الخبرات العربية فتصبح مدارسنا ذات مردود تربوي وعلمي جيدين.

* - لايتجاوز عدد تلاميذ الصف العشرين ويتم تأهيل الأساتذة بشكل ملائم ووضع الوسائل التعليمية تحت تصرفهم من معدات وآلات وحواسب ومخابر وفيديو الخ. فوق ذلك علينا توجيه ٩٠٪ من التلاميذ بعد الكفاءة إلى التعليم المهني على شرط أن تكون المدارس المهنية مجهزة بالآلات والمعدات والورش والمخابر. التي تماثل غيرها من المدارس المهنية في العالم، مع ربط الدوام في هذه المدارس بالتدريب وبالعمل في مصانع القطاعين العام والخاص وتتولى الدولة تحمل الجزء الأكبر من الكلفة الناجمة عن ذلك كي تخرج هذه المدارس عمالاً مهرة وتصقل كفائتهم وملكاتهم بربط التعليم بالواقع الصناعي. والزراعي الخ.

* - يكون التدريس حصراً باللغة العربية، لأن الطالب يحصل على مردود علمي وتربوي أعلى عندما يتعلم بلغة الأم ولأن اللغة العربية هويتنا، وهي لغة حية اشتقاقية يسهل تطويعها لإيجاد مفردات لمفاهيم ومواضيع مبتكرة على الدوام. علينا إتقان تدريسها وتعليمها. يجب أن يكون التعليم مجانياً في جميع مراحله.

* - علينا تطبيق التعليم الإلزامي ١٠٠٪ فلانسمح بالتسرب من المدارس تحت طائلةالمساءلة القانونية. فوق ذلك من الضروري تقديم الحد الأدنى من الغذاء يومياً للتلاميذ في كل مراحل التعليم، كأن نقدم مثلاً: كأساً من الحليب مع(١٠٠غرام) من الخبز و(١٠٠غرام) من التمر أو التين المجفف الخ.

* - علينا تطوير جامعاتنا بتوفير الكوادر العلمية والمناهج التعليمية الجيدة والحفاظ عليها، لتتمكن من العطاء الجيد وذلك بالرواتب الجيدة وحوافز البحث العلمي المغرية من توفيرمستلزماته من مكتبات وحواسب وورش ومخابر وتجهيزات مختلفة الخ.

* - يجب أن يكون هنالك ترابط عضوي بين الجامعات والواقع الاقتصادي في كل فروعه نغني بذلك الملكات العلمية في الجامعات ونطور الشركات والمؤسسات. وبدون هذا الترابط لن ننجح. فتظل الجامعات بعيدة عن الواقع، والأفق النظري منخفضاً في الشركات والمؤسسات والإدارات على أنواعها.

* - علينا أن ننفق بسخاء على البحث العلمي فلن يكون هنالك تنمية اقتصادية تذكر بدونه ولاتطوير للجميع. وعلينا أن ننفق (٥٪) من الدخل القومي على البحث العلمي كي نلحق بالعالم بأسرع زمن ممكن، وكي نرفع من سوية مستوى المعيشة للمواطن العربي. إن تطورنا مشوه وعلينا تصحيح مساره لأنه حصيلة التبعية بأشكالها المتعددة. البحث العلمي المستقل كفيل بتحريرنا من التبعية ويمكننا من اختيار طريقنا الخاص.

* – لو أنفقنا ماندفعه للخبراء الأجانب على الخبراء العرب كرواتب ومكافآت، أو مزيداً من التأهيل والتجهيز بمستلزمات العلم، لكان هذا العائد الاقتصادي أعلى بكثير على أمتنا العربية سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد. لأن الخبراء الأجانب يعودون إلى بلادهم بعد إنجاز العمل وتخسر الأمة العربية ثمار تراكم خبراتهم. عندما نجعل الدراسات حصراً بالخبراء العرب وبيوت الخبرة العربية، نراكم خبرات ثمينة ونحافظ على الأدمغة العربية ونسهل عودة المهجرين منهم عاماً بعد عام. إذ نعطيهم فرصة عمل تليق بكفاءاتهم في وطنهم. يجب صيانة حرية الفكر.

الصحة:

يجب توفير الضمان الصحي للجميع، على أن يكون إلزامياً للعمال والموظفين والفلاحين والتلاميذ والطلاب. هكذا تصبح الرعاية الطبية ممكنة للجميع، إذ تقتطع نسبة مئوية مقبولة من الدخل مقابل هذه الرعاية الطيبة. حالياً هي غير متاحة بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع العربي. علينا أن نركز على الطب الوقائي، فهو أقل كلفة وأعلى مردوداً، كأن نوفر الماء النقي للجميع وكذلك الصرف الصحي وتأمين اللقاحات بأنواعها للأطفال، إنطلاقاً من دراسة الواقع الصحي والأمراض المستوطنة والمنتشرة.

* – يجب أن تكون الرياضة الشعبية في متناول الجميع بتكاليف تتناسب مع الدخل مثل العاب القوى والكرة والمشي في الجبال والبوادي والصحاري والسباحة والتي حض عليها الرسول العربي الكريم. المهم توفر الملاعب والمسابح في كل مدرسة وحي، وليس المدرجات التي تلتهم ميزانيات الرياضة. يجب أن تكون المسابح المدفأة على الطاقة الشمسية متوفرة بكثرة، بحيث لاتخلو منها بلدة عربية. المهم توفر نواد لممارسة الهوايات الرياضية والموسيقية والثقافية لضمان الصحة النفسية والجسدية،

وكي تتاح الفرصة لتفتح المواهب والملكات. إن كلفة الاستثمار في الرياضة متواضعة ومردودها على البعيد مرتفع، إذا تم التركيز على الرياضة الشعبية وليس على الاستعراض.

النقل والمواصلات:

* – انطلاقاً من مساحة الوطن العربي الكبيرة التي تبلغ قرابة ١٥ مليون كم٢ بما في ذلك الأراضي المحتلة. يجب إنشاء طرق تربط بين الأقطار العربية وتطوير القائم منها. لكن علينا التركيز على إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية تربط مشرق الوطن العربي بمغربه وشماله بجنوبه تكون كثيفة وتربطه بالدول المجاورة في أفريقيا وآسيا. تتولى هذه الشبكة نقل الركاب والبضائع داخل الوطن العربي وتربطه بالقارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا. علينا أن نبدأ بدراسة وإنشاء شبكة من الخطوط الحديدية بطول ١٠٠ ألف كم للمرحلة الأولى بكلفة قرابة ٢٠ مليار دولار للخطة الخمسينية الأولى.

* – العرب أمة بحريةمنذ القديم. والمطلوب إنشاء أسطول بحري لنقل الصادرات والواردات، يدعم شبكة الخطوط الحديدية فحدودنا البحرية تقارب ٢٣ ألف كم.

* – من الضروري إنشاء شركة طيران عربية مساهمة تملكها الأقطار العربية إلى جانب شركات الطيران القطرية. تتولى الجزء الأكبر، من خدمات الطيران والإصلاح والصيانة والعمرة. يتم شراء الطائرات الحديثة من بلد صديق، حتى لانقع عرضة لابتزاز قطع الغيار، إذا كانت من بلد غربي.

يتم تطوير البريد بحيث يكون سريعاً وأميناً وقليل الكلفة وكذلة خدمات البرق والتلكس والفاكس وشتى وسائل الاتصال. تطوير شبكة النقل بالقطارات يجعل ذلك ميسوراً واقتصادياً.

يجب توفير خدمات النقل والاتصال بأقل التكاليف وفي أفضل جودة مع ضمان الراحة والسلامة والسرعة الخ . فيصبح الاقتصاد العربي بكل قطاعاته أكثر منافسة وينتقل المواطن العربي بكل راحة ويسر وكذلك البضائع.

الزراعة

لاتشكل مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة فعلياً إلا جزءاً صغيراً من المساحة الزراعية الممكنة.

* - علينا استصلاح ١٠٠ مليون هكتار توزع إلى غابات ومصدات للرياح وأراض زراعية للمحاصيل الحقلية والمراعي وللأشجار المثمرة.

* - علينا البدء باستثمار الأراضي ذات المزايا النسبية الممتازة في السودان والعراق وسورية ومصر والمغرب، ثم الانتقال إلى التي تليها.

بوسعنا أن نرصد لهذا الاستثمار ٣٠ مليار دولار. إن كلفة الاستصلاح تكون متواضعة عندما تنفذه شركات عربية. عندما نركز على إرواء الطلب العربي أولاً نقترب من تحقيق الأمن الغذائي العربي بسرعة.

بعد تأمين فائض إستراتيجي، نفكر بالتصدير. هكذا يجب تخصيص الموارد الزراعية.

* – علينا منع زحف الصحراء بزراعة الغابات والأشجار والشجيرات الرعوية الملائمة للصحاري والبوادي الخ .

يرتبط استصلاح الأراضي بمشاريع الري وبناء قرى ومدن جديدة لتأمين سكن الفلاحين الذين سيتولون العمل في هذه الأراضي الجديدة . يتم توفير خدمات البنية التحتية لهذه التجمعات السكنية من ربطها بالخطوط الحديدية والطرق وتأمين المدارس والمياه الخ .

تتم هكذا الهجرة المعاكسة من المدينة إلى القرية ويتم خلق ملايين فرص العمل في الزراعة .

تتم زراعة الغابات والأشجار الرعوية في أماكن عديدة من الوطن العربي لمنع انتشار الصحاري ولزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية المجاورة لهذه الغابات . إن قرابة ٩٠٪ من مساحة الوطن العربي مهددة للتصحر ، إن لم تكن قد تصحرت .

* – تقام مزارع عصرية في الأراضي المستصلحة ذات أحجام اقتصادية سواء مزارع عائلية كبيرة أو مزارع دولة أو جمعيات تعاونية تصل مساحتها آلاف الهكتارات .

* – علينا مواجهة تفتت ملكيات الأراضي الزراعية وإعادة ترتيب المزارع القائمة إما بالمبادلة أو الشراء بدعم حكومي لتصبح المزارع اقتصادية .

* – من الملح جداً تشكيل شبكات واسعة تتولى تسويق المنتجات الزراعية تحل محل تجار الجملة ، تنقذ الفلاحين من احتكارهم وتتولى نقل المحاصيل من المزرعة إلى السوق ، وتتولى تصنيفها وتوضيبها في عبوات

مناسبة، انطلاقاً من معايير المواصفات العربية وتتولى التخزين والمحاسبة الخ. يلتهم تجار الجملة والمفرق ومتعهدو الشحن القسم الأكبر من ثمن الفائض الزراعي فلايتبقى للفلاح العربي إلا الجزء اليسير ليسد به رمقه. يجب أن يتغير ذلك، لأن الجياع لايستطيعون تحقيق الأمن الغذائي العربي ولاتطوير الزراعة.

* – إن التوسع في المكننة الزراعية واستخدام الأسمدة العضوية والكيميائية والحفاظ على البيئة والحفاظ على الأراضي الزراعية ومنع إقامة المساكن أو المعامل عليهاومنع الصيد الجائر والرعي الجائر الخ. أمور من الضروري تنفيذها.

علينا بالإضافة إلى زيادة المساحة الزراعية، رفع الإنتاجية باستخدام أساليب الزراعة العصرية، وزيادة مساحة الأراضي المروية، واستخدام أفضل طرق الري.

* – الثروة الحيوانية الركيزة المهمة الأخرى التي علينا تطويرها. الجمال، المفروض، أن تصبح مركز الاهتمام، لأن تربيتها ممكنة في الجزء الأكبر من الصحاري والبوادي وهي لاتضر بالمزروعات. تليها الأغنام والماعز والأبقار والدواجن الخ. علينا الاعتماد على الأعراق المحلية من غنم العواس والبقر الشامي والماعز الشامي مثلاً وعدم اللجوء إلى استيراد سلالات حيوانية ذات إنتاجية عالية في بلادها وبيئتها، تتراجع إنتاجيتها لعدم ملاءمة البيئة العربية لها وتكثر أمراضها فيصبح لزاماً علينا استيراد أعلافها وأدويتها معها. المطلوب تطوير الأعراق المحلية وتحسين جودتها ووقايتها من الأمراض.

تأمين مياه الري واستخدام أساليب اقتصادية في الري، أمران ملحان لزيادة مساحة الأرض المروية وللحصول على أعلى مردود للماء في الري.

التشييد والبناء

لابد من تحقيق توزيع جديد للتجمعات السكنية والمراكز الصناعية والزراعية وشتى النشاطات الاقتصادية يصحح التوزيع القائم، بما يتماشى مع الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، عبر تشييد مدن وقرى وبلدات جديدة مع استصلاح الأراضي ومراكز صناعية جديدة. وبما يتماشى مع مزيد من الترابط الاجتماعي بين الأقطار، بحيث يتم تشييد مراكز جديدة قريباً من المناطق الحدودية بين الأقطار المختلفة.

* - يتكدس قسم كبير من السكان في عدة مدن مكتظة في حين تبقى مساحات شاسعة خاوية. المفروض أن نعود لننتشر في الصحاري والبوادي، محافظين على المساحات الزراعية المحدودة المتاحة، كما يقترح المهندس المعماري العربي (حسن فتحي) بحق. هنالك حجم سكاني أمثل للمدينة والقرية بوسعنا مراعاته، فبلادنا شاسعة جداً والصحاري غنية جداً بالموارد الطبيعية من نفط وغاز وفوسفات وحديد الخ. بوسعنا في هذه الحالة أن نبني البيوت الفسيحة العربية بحدائقها الرحبة فتمتد أفقياً، عوضاً عن السكن في بنايات ضخمة شاهقة.

* - علينا أن نضع مخططات للمدن والقرى والبيت العربي في التجمعات الجديدة انطلاقاً من التراث العربي الإسلامي، بما يتلائم مع بيئتنا الطبيعية وحاجاتنا الاجتماعية، بشكل مستقل كلية عن أسلوب العمارة الغربية، سواء للمدن أو للبيوت، تلك التي فرضت علينا كنتيجة

للتبعية الفكرية والثقافية والاقتصادية، ولانبهارنا بالقوة الغاشمة التي غزتنا. علينا أن نراعي الذوق العربي ونستفيد من خبرات آلاف السنين في التصميم من تهوية وتكييف وإضاءة الخ. وفي نفس الوقت نستفيد ونطور نتائج العلم الحديثة، فنختار منها مايلائمنا. من الضروري الاعتماد على مواد البناء المحلية. علينا الاعتماد على العقل والذوق العربيين في دراسة المشاكل وإيجاد الحلول مستعينين بخبراء من حلفائنا في الدول الإسلامية، الذين تربطنا وأياهم حضارة واحدة وتراث مشترك ومستقبل مشترك أيضاً. وعندما نعتمد على البناء المسبق الصنع نستطيع إنجاز المدن والقرى والمدارس والإدارات والمشافي الخ بالسرعة القصوى بأقل التكاليف. قبل ذلك علينا أن نستفتي الجمهور كي يختار بين عدد كبير جداً من النماذج المقترحة للبيوت والمدن والقرى والمنشآت الخ. إن الحوار الخلاق يفجر طاقات كامنة جبارة.

الصناعة

لابد من إرساء فروع صناعية متكاملة الواحد تلو الآخر علينا أن نأخذ في اعتبارنا الصناعات القائمة ونخطط لاستكمالها وتعشيقها مع بعضها البعض. الصناعة الثقيلة هي نقطة البداية. ثم صناعة وسائل الإنتاج والصناعات الإلكترونية وصناعة وسائل النقل من قاطرات وسفن وسيارات وعربات وخطوط حديدية وصناعات كيميائية وبتروكيميائية والكترونية الخ. انطلاقاً من استراتيجية صناعية، تأخذ في الاعتبار الأسواق العربية وأسواق الدول الإسلامية وأسواق الدول الصديقة الأخرى، وبالتشاور مع هؤلاء الفرقاء، إلى جانب صناعة الأغذية والأعلاف والنسيج والأثاث والأدوات المنزلية الخ.

* – يتشكل قطاع عام على شكل شركات مساهمة بين الأقطار العربية وقطاع مختلط بين الأقطار العربية والقطاع الخاص العربي وقطاع خاص لتوفير رأس المال الكبير اللازم.

* – يتم التركيز في البدء على صناعة الخطوط الحديدية وصناعة وسائل الإنتاج اللازمة لاستصلاح الأراضي، ووسائل الإنتاج اللازمة لبناء المدن والقرى والمراكز الصناعية الجديدة. المطلوب من الصناعة أن تتجه لارواء الطلب العربي ثم نفكر بالتصدير. صناعة السلاح شرط لازم لحماية الوطن من الغزاة. ونحن نستطيع بواسطتها توفير مبالغ طائلة ندفعها ثمن استيراد السلاح بأسعار احتكارية تعادل أضعافاً مضاعفة لكلفة تصنيعه. علينا أن نخطط لصناعة الطائرات بالتعاون مع حلفائنا وأن نكثف الجهود لإنشاء صناعة إلكترونية متطورة جدا. هكذا نكون قد عشقنا الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا أمر على غاية الأهمية. ننطلق في الصناعة العربية من منظومة المواصفات العربية ونستأنس بمواصفات الدول الأخرى.

تعمل المصانع الجديدة في أربع ورديات، كل وردية ثمان ساعات، ستة للإنتاج واثنتان للتدريب في موقع العمل في ورش خاصة لهذا الغرض. علينا أن نجدد وسائل الانتاج كل بضعة أعوام للحفاظ على أعلى دقة وجودة وأخفض التكاليف مع مراعاة التغيرات التقنية التي حصلت وتغيرات الطلب.

* – يتم توزيع المراكز الصناعية على مساحة الوطن العربي مع مراعاة الموقع الأمثل اقتصادياً. يتم اختبار ملكات ومهارات ومواهب العمال والعاملين في بداية التشغيل، ثم وضعهم بما يتناسب مع هذه المؤهلات ومتابعة التدريب المستمر في موقع العمل.

* – العمل في أربع ورديات يحقق تشغيل ملايين العمال وتخفيض البطالة المزمنة في الوطن العربي وعودة الكثير من العمالة الفنية والأدمغة المهجرة إلى الخارج. كما يضمن التجديد السريع لوسائل الإنتاج بأخرى أكثر تطوراً واقتصادية.

* – يتم تزويد المراكز الصناعية بخدمات البنية التحتية اللازمة بما في ذلك وصلها بالخطوط الحديدية وشبكة المياه والكهرباء والاتصالات ومنطقة جمركية لتخليص السلع المستوردة والمصدرة الخ. مباشرة.

* – لايمكن أن نصنع وطننا بدون حماية. وقد قامت الدول الصناعية بفرض تلك الحماية حتى وصلت إلى درجة عالية من التطور وغزت الدول الأخرى لتفرض بيع إنتاجها وتجهيز مصانعها بالمواد الخام والطاقة الرخيصين. ليس لنا مصلحة في اتفاقية "الغات" بل بالعكس إن دخولنا فيها يعني نفي إمكانية تصنيعنا إلى أمد بعيد. ظل الغرب قرابة نصف قرن وهو يفصل هذه الاتفاقية حتى حققت مصالحه. فعلينا أن نحرص على مصالحنا نحن أيضاً.

* – يتولى خبراء في علم الإدارة قيادة المصانع وتتم متابعة تأهيلهم بشكل مستمر عبر دورات خاصة.

تتم دراسة التخصص وتقسيم العمل داخل كل مصنع وكل قسم وكل ورشة الخ. بشكل تعاقبي مترابط من قبل فنيين واقتصاديين مختصين لضمان أعلى جودة وأعلى إنتاجية وأخفض التكاليف.

* – تتم برمجة الإنتاج والتوريد والتخزين والبيع والتسويق بالاعتماد على الحاسوب والخبرة العربية وتعد خطط يومية الإنتاج وأسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية الخ.

* – وتوضع خطط متوسطة المدى وبعيدة المدى للإنتاج وللاستثمار الخ. يتم تقييم الأداء بشكل دوري وتصحيح المسار، بعد اكتشاف نقط الضعف والخلل والأخطاء واكتشاف الإبداع ومكافأته.

تقسيم العمل الرأسي والأفقي بين المصانع وفروعها يجب أن ينطلق من خطط بالغة الدقة من قبل فنيين واقتصاديين. لابد من الدراسات الفنية والاقتصادية المستفيضة لكل مصنع على حدة، على مستوى المنشأة وعلى مستوى الفرع الصناعي وعلى مستوى الاقتصاد القومي، انطلاقاً من استراتيجيات التكامل العربي والعربي الإسلامي والعربي الصيني والعربي الروسي والعربي الهندي الخ. يتم تقييم الأداء الصناعي والأداء الاقتصادي بشكل دوري مستمر لتصحيح المسار عند وجود اختناقات الخ.

* - يتم اختيار التقنيات المناسبة والمعدات والتجهيزات الأحدث دوماً والأكثر اقتصادية. وتحديد السلع المنتجة حسب المواصفات المختارة انطلاقاً من معايير منظومة المواصفات العربية، بالتنسيق مع حاجات الأسواق الصديقة.

* - يتم اختيار وتصميم وسائل الإنتاج العصرية الحديثة، ويتولى الفنيون الذين سيستخدمونها فيما بعد، مشاركة المهندسين بالتصميم والتنفيذ ومرحلة تصنيع هذه المعدات والتجهيزات، بحيث يكسبون المعارف التقنية مسبقاً لميكانيكية عملها وأسلوب صيانتها الدورية وإصلاحها وتشغيلها.

* - الصيانة الدورية والعمرة جزء مهم من عملية التصنيع لضمان سير الإنتاج دون توقف غير إرادي. ولتفادي الأعطال قبل حدوثها ولضمان جودة المنتجات واستمرار العمل. للصيانة كتبها الخاصة بها، لكل موقع عمل، ولكل خلية كلفة توصيف للإنتاج وللصيانة الدورية وتوصيف للعمرة. هنالك صيانة بعد كل وردية وصيانة يومية وصيانة أسبوعية وعمرة سنوية الخ. هنالك توقيت لكل صيانة وتوصيف لمضمونها وتفاصيلها.

حساب الكلفة هو بوصلة الإنتاج والاستثمار والتسويق والتخزين الخ. إنه لايزال مغيبا إلى حدكبير في بلادنا. لن تقوم صناعة عصرية بدون حساب كلفة متطور جداً. علينا أن نوحد حساب الكلفة، انطلاقاً من نظريات متطورة عصرية لحساب الكلفة، يستنبطها اقتصاديون عرب نعممها مع مراعاة خصوصية كل فرع صناعي.

السياحة

* – يجب التركيز أولا على السياحة الشعبية العربية، ثم على الإسلامية وبعدها على السياحة الصينية والهندية واليابانية والأفريقية والآسيوية الخ.

يجب أن تتحول السياحة من استيراد كما هي عليه الآن، إلى تصدير كما يجب أن تكون. تبنى المرافق السياحية من فنادق ونزل ومطاعم ومقاصف ومقاه الخ. على الطراز المعماري العربي وتفرش بالأثاث العربي وتقدم فيها الأطعمة والأشربة العربية. يقوم بإنشائها وتصميمها وتمويلها مؤسسات عربية وليس أجنبية. تعطى السياحة الأهمية النسبية المتواضعة التي تستحقها، في آخر أولويات التنمية، وليس في أولها كما يبشر الغرب.

التجارة الداخلية العربية

إن هامش الربح التجاري مرتفع جداً في وطننا العربي مقارنة بالدول الأخرى، سواء تجارة الجملة أو تجارة المفرق.

* – يجب أن ينخفض هذا الهامش كثيراً، لأنه يشكل عقبة كبيرة أمام التبادل التجاري ويبخس المنتج والمستهلك حقهما. إن ضخامة هذا الهامش

عقبة أمام التنمية الاقتصادية أيضاً، إذ لايتبقى للمنتج فائض اقتصادي كاف ليطور إنتاجه ويزيد رأس ماله، بل يخسر المنتج أحياناً جزءاً من رأسماله أثناء عملية التبادل التجاري هذه، خاصة في القطاع الزراعي. يعود هامش الربح المتضخم في حسابات التجار، إلى عقلية المشايله. لايوجد حساب دقيق، لذلك لابد من وجود هامش ربح كبير يحمي من الخسارة. إن تطبيق حسابات الكلفة العصرية ودراسة التوقعات المستقبلية ودراسة الأسواق الداخلية والعالمية بشكل علمي، سيتيح لمن يمارس التجارة الحصول على أكبر ربح ممكن وتخفيض هامش ربحه في آن واحد. يجب التخلي عن عقلية الصفقة، الفرصة السانحة، التي يجب اقتناصها والتحلي بالروح العلمية التي تبني حساباتها على المدى البعيد وتفكر وتخطط لعقود من السنين.

* – مهنة السمسرة قديمة تجارياً ومعترف بها رسمياً في معظم أنحاء العالم. ويسجل صاحبها أعماله كأية شركة تجارية. مهمته الجمع بين الشاري والبائع ويتقاضى عمولة متفقاً عليها تكون متواضعه. يقوم بتنوير الزبون حول العرض والطلب وينصحه بالشريك التجاري المناسب فيؤمن له الجودة والأسعار المهاودة الخ. أما السماسرة فالكثيرون منهم من الوطن العربي يغشون الزبون التجاري لأنهم ينصحون ببضائع رديئة وبأسعار فاحشة. من الضروري تنظيم هذه المهنة مثل باقي المهن ووضعها تحت الرقابة الاقتصادية، كغيرها من الأعمال التجارية، وتسجيل السماسرة كغيرهم من النشطاء التجاريين ووضعهم تحت المساءلة. نوفر بذلك المليارات من الدولارات سنوياً بشكل مباشر، إذ تنخفض العمولة التجارية. بعد جعلها علنية وقانونية، وبأضعاف هذا المبلغ بشكل غير مباشر عند الحصول على سلع ذات مواصفات عالية الجودة بأسعار معتدلة غير مغشوشة. يصبح من العسير على هؤلاء تمرير الصفقات المشبوهة إلى حد كبير باستيراد معدات متقادمة أو سلع استهلاكية فاسدة الخ. يتيح ذلك عندما يتحقق، تخفيض كلفة الإنتاج وكلفة الاستيراد وجعل الاقتصاد العربي في وضع تنافسي أفضل.

* – تجارة الجملة يجب أن تتولاها مؤسسات كبيرة، أكانت تابعة للدولة مباشرة، أو للقطاع الخاص، لكنها بمجملها تخضع للرقابة الدقيقة العلنية الدائمة وللضريبية. مهمة الضرائب توجيه دفة الاقتصاد والحصول على إيرادات للخزينة العربية لتنفق على تطوير الاقتصاد والمجتمع. المهم أن تظل أعمالها تخضع للرقابة والمساءلة القانونية وتعلن موازنتها بشكل يجعل ذلك ممكناً دوماً.

حصة قطاع التجارة من الدخل القومي في الوطن العربي أعلى من مثيلاتها في الدول الصناعية بنسبة كبيرة جداً. هذا خلل يجب تصحيحه ونقل جزء من هذه الحصة إلى القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة وتشييد الخ.

التجارة الخارجية

* – عند تطبيق التكامل الاقتصادي العربي تتراجع أهمية التجارة الخارجية النسبية تدريجياً في الدورة الاقتصادية العربية، على الرغم من تنامي حجمها المطلق، للتقليل من اعتمادنا على العالم الخارجي.

وعند تطبيق التكامل الاقتصادي العربي مع حلفائنا، كالدول الإسلامية والهند والصين وإفريقيا وروسيا الخ، تتراجع حصة الدول الإمبريالية في تجارتنا الخارجية، وترتفع حصة حلفائنا تدريجياً.

* – علينا أن نغير الأهمية النسبية للفرقاء التجاريين، عبر تخطيط لتقسيم العمل معهم، وتنفيذه انطلاقاً من استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتفق عليها سوية لمصلحة الأطراف المتعددة، فنصوغ استراتيجية للتجارة الخارجية بيننا. تتغير بنية صادراتنا ووارداتنا والأهمية النسبية لفرقائنا التجاريين.

* – إن نظرة حركية تبين أن الكفة سترجح لصالحنا وحلفائنا، إذا تمكنا من تفعيل هذا الحلف بقصد تحرير العالم والعرب خاصة من سيطرة الغرب المتعطش دوماً للنهب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. التحرر الاقتصادي يدعم التحرر السياسي ويرسخه، والعكس صحيح أيضاً.

سياسة الرواتب والأجور

سياسة الرواتب والأجور تطبيق لنظرية السعر. لايمكن لنهضة عربية اقتصادية أن تتم قبل تصحيح هذا الوضع المشوه لتدني الرواتب والأجور بالنسبة لغالبية الأقطار العربية.

* – يجب رفع الرواتب والأجور حتى تتناسب مع مستوى المعيشة. يجب أن يكون هناك حد أدنى للرواتب والأجور، يكفل حياة إنسانية كريمة، يرتفع باستمرار مع ارتفاع تكاليف المعيشة. لن يجدي تحديث المعدات والآلات كثيراً إذا لم نحدث سياسة الرواتب ونغير العقلية السائدة في هذا الخصوص. وفي نفس الوقت نرفع الكفاءة المهنية بالتدريب المستمر ونرفع سوية التعليم الخ. يجب أن يكون الراتب التقاعدي دوماً أعلى من الحد الأدنى للرواتب والأجور. كما يجب أن ترتفع الرواتب والأجور بأعلى عاماً بعد عام بما يتناسب مع ارتفاع الانتاجية، يمكن أن ترتقع الرواتب والأجور بأعلى من الإنتاجيةفي المرحلة الانتقالية حتى تصل إلى سوية "عادلة" اجتماعياً.

* – يجب أن يكون الضمان الصحي والضمان ضد الشيخوخة والعجز وإصابات العمل حقاً للجميع. يضمن هذا الرعاية الصحية وطمأنينة تسمح بتفتح الطاقات الإنتاجية الكامنة. ليس الضمان بإشكاله إلا نوعاً من الإدخار الإجباري للمستقبل. واقتطاع جزء من الراتب يستخدم

للاستثمار ولتوفير حياة أفضل للمستقبل. متممات الأجر العينية: الطعام الساخن أثناء العمل وبأسعار زهيدة أقل من الكلفة مع تهيئة خدمات المغاسل ودورات المياه النظيفة دوماً وتهيئة مكان العمل بشكل محبب مريح نفسياً للعمال. الإجازة السنوية يجب أن تكون مكفولة تعطى في وقت يناسب العمال. ومن الضروري تأمين حضانة وروضات أطفال بالنسبة للأمهات العاملات في المصانع أو قريباً جداً من مكان العمل. يجب أن تطبق حوافز العمل والمكافآت وعلاوات الإنتاج المتعلقة بالمخاطر وطبيعة العمل بعدل ودقة وتكون مكفولة قانونياً. كما ويجب استنباط أنظمة للأجور والرواتب متطورة تحفز للعمل وتكافئ المجد.

تقسيم العمل

علينا إعادة تقسم العمل العالمي المفروض علينا في أكثر من اتجاه ومستوى. انطلاقاً من التكامل العربي بين أجزاء الأمة العربية والتكامل الاقتصادي العربي الإسلامي والتكامل العربي مع الدول الصديقة الأخرى كالصين والهند وروسيا وإفريقيا، وبالإضافة إلى التخفيض التدريجي للتخصص بإنتاج المواد الخام الزهيدة الثمن وتصنيعها إلى مرحلة أعلى، إلى السلع نصف المصنعة أو المصنعة. والانتقال إلى إنتاج وسائل الإنتاج والصناعة الثقيلة بدلا من الاكتفاء بالصناعة الاستهلاكية نحن وحلفاؤنا. فنقود بذلك معركة تغيير تقسيم العمل الدولي وتطويرها بشكل يضمن مصلحة العرب وحلفائهم فتقسيم العمل الدولي الحالي جعلنا عبيداً للغرب يأخذ نتاج عملنا وسلعنا دون مقابل يذكر، عبر تخصصه بمراحل تقسيم العمل المهمة والمجزية، يجب التحرر من ذلك عبر انتهاج سياسة مستقلة ضمن الإطار المذكور.

* – توزيع الدخل العالمي يتم تغييره لصالح سكان المستعمرات السابقة ومنهم العرب وكذلك توزيع الدخل داخل الوطن العربي، يتم تغييره عبر فرض أجور عادله اقتصاديا واجتماعيا لصالح العمال والمنتجين.

* – إننا بتغيير تقسيم العمل الدولي نحفظ مواردنا ونحصل على نصيب أوفر وأكثر عدلا من الدخل العالمي. ونخلق فرص عمل جديدة كثيرة ونحصل على قيمة مضافة أعلى، كلما ارتقينا في سلم التطور التقني والصناعي.

إن أخطر مقولة استعمارية تقول بأنه على العرب، مثلهم مثل باقي المستعمرات، التخصص بتقديم اليد العاملة العادية ومقابل ذلك يقدم العدو الغربي «العقول المفكرة» والخبرات. يجب أن يتغير ذلك، فنجعل الدراسات حكرا على بيوت الخبرة العربية والخبراء العرب في الجامعات وغيرها. تتم الاستعانة جزئيا بخبراء من الدول الصديقة. يجب أن نبعد «العقول الإمبريالية» والمعادية لنا عن التدخل بالتخطيط لحاضرنا ومستقبلنا ولنحاول استرجاع «العقول العربية» التي هجرناها، بشتى السبل والمغريات عبر تهيئة الشروط الملائمة للإبداع بالنسبة للخبراء والعلماء العرب في الوطن العربي. والتطبيق الأمثل للاختراعات التي ينجزونها بالسرعة الممكنة على أرض الواقع ونجعل اللغة العربية لغة البحث العلمي عبر النشر الواسع للاختراعات العربية في الكتب والدوريات العلمية العربية وعدم الاكتفاء بالترجمة، على أهميتها.

* – علينا أن نصل إلى درجات عالية جدا في تقسيم العمل العربي داخل كل منشأة اقتصادية وبين المنشآت الاقتصادية المختلفة في الوطن العربي

ذاته. فالتخصص يؤمن الانتاجية العالية والجودة والدقة. بذلك نعشّق هذه المنشآت مع بعضها البعض، ونفك ارتباطها مع الاستيراد من الغرب.

حساب الكلفة

«المشايلة» هي بوصلة الاستثمار والإنتاج في الكثير من قراراتنا الاقتصادية على أعلى المستويات، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو المختلط. بالطبع ثمة فروق بين قطر وآخر. لكن المشايلة سمة عامة في حياتنا، يجب التخلص منها، لأنها عقبة أمام التطور والترشيد الاقتصادي. توجد أسس ومعايير هشة لاتطابق المستوى الذي وصلت إليه العلوم يتم بموجبها حساب الكلفة. يجب أن يتغير ذلك جذريا. يجب تطوير حساب التكاليف في مصانعنا ومؤسساتنا وإداراتنا على شتى المستويات للوصول إلى نظريات متطورة في حساب التكاليف، تبنى عليها أسس محاسبة التكاليف لكل فرع اقتصادي حسب خصوصيته، بالاعتماد على الخبرة الاقتصادية العربية في الجامعات العربية وبيوت الخبرة العربية.

لايجوز الترخيص لمشروع استثماري إلا بعد إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية من قبل مختصين اقتصاديين تكون حسابات التكاليف العصرية بوصلتهم.

علينا أن نأخذ في الاعتبار «الأسعار العربية» التي نستخلصها من نظريات الأسعار التي استنبطناها، وليس اعتماداً على «الأسعار العالمية» المزعومة، كي نصل إلى نتائج صحيحة.

نظريــة السعر

ينطلق الوطن العربي من ظروف تنمية اقتصادية مختلفــة تاريخــيا عن الأمم الغربية والتي كانت ولاتزال مهيمنة عسكريا واقتصاديا وفكريا الخ . وهي التي تضع النظريات والمكاييل ، انطلاقا من مصلحتها . لايوجد علم حيادي بل هو منحاز دوما ، علينا أن نتذكر ذلك وأن نستنبط علوما مستقلة عن الغرب ، تنطلق من مصلحتنا نحن العرب . لنأخذ مثالا على ذلك النفط يسعره الغرب بأبخس الاثمان ، بأقل من سعر الماء ، مع أن المفروض ، انطلاقا من فوائده الفريدة والحاجة الماسة لاستخدامه في الصناعة والحرب ، وهو العصب الرئيسي لكليهما ، أن يكون سعره مرتفعا . من مصلحة الغرب أن يظل سعر النفط بخسا ، في حين أن مصلحتنا تتطلب أن نبيعه بأغلى الأسعار . علينا الا ننخدع بالغلاف الشفاف لعلمية النظريات الغربية . كيف نقيم عناصر الإنتاج المحلية؟ وبأية أسعار نبيعها للداخل وبأية أسعار نبيعها للخارج؟ لقد فرض الاستعمار الغربي أسعارا متدنية جدا للمواد الخام ورواتب وأجورا متدنية أيضا للعمال والفنيين في المستعمرات ومنها الوطن العربي . وجاء الاستعمار الحديث ليكرس هذا النهب الاستعماري «بنظريات اقتصادية» معتبرا أن انخفاض الأجور هذا هو مزية نسبية لاقتصادنا ، تعطينا فوائد جمة في الإنتاج والتصدير . وتجعلنا أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية . هذه الرواتب التي لاتسمح بحياة كريمة هي أحد الأسباب الرئيسية لتدني الإنتاجية والإنتاج في وطننا . لايستطيع الجياع العمل ولا الذود عن حياض الوطن ، هذا ما يريده الغرب لنا .

* – ليست الأسعار التي تتشكل خارج الوطن العربي فرضا علينا . إنها مؤشر للعلم نستأنس به عندما نسعر داخل الوطن العربي . الأسعار «العالمية – » هي أسعار احتكارية يفرضها الغرب المستعمر وهي إحدى

أساليب النهب الاستعماري الحديث. علينا بالتعاون مع حلفائنا «كسر» وتحييد «الأسعار الدولية». لكل اقتصاد منظومة أسعار للسلع والخدمات متكاملة.

يحاول الغرب بهذه السياسة تدمير بنية المجتمع والاقتصاد عندنا. مصالحنا تتعارض دوما مع مصالحه.

نحن نسعر النفط الخام المصدر بأبخس الأثمان ومشتقاته المستخدمة في وطننا بأسعار باهظة بالنسبة لمستوى الدخل. علينا أن نفعل العكس تماما. الأسعار للداخل يجب أن تكون متدنية وللتصدير مرتفعة.

نظرية الاستثمار

كم علينا أن نستثمر كحصة من الدخل القومي العربي؟ وفي أية فروع اقتصادية؟ وإلى أي زمن نخطط. ألعشرة أعوام أم لعشرين، أم لأكثر؟

علينا البدء بتصفية التركة الاستعمارية في أقصر زمن قياسي. فقد سبقنا العالم كثيرا. وفي ظروف دولية لاتتطور لصالحنا. بل سيزداد الأمر سوءاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفاقم الهيمنة الغربية. نحن مهددون بالإبادة، لذا علينا الإسراع بتحقيق التحرر والتنمية الاقتصادية. علينا أن نستثمر حصة كبيرة من دخلنا القومي، تتناقص مع تمكننا من تغيير تقسيم العمل الدولي وتصحيح أسعار النفط والغاز وغيرها برفعها تدريجيا بنسب كبيرة ومع نجاحنا في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.

علينا الاعتماد على نظرية السعر ونظرية الكلفة في ترشيدنا للاستثمار وكل ما كان الأفق الذي نخطط له أبعد، كلما كان الاستثمار أكثر ربحية ورسوخا.

الإنسان يجب أن يكون المحور الأول الذي نركز استثماراتنا من أجل تعليمه وتثقيفه وتأهيله، فنعتمد على الخدمات الإنتاجية التي تتطلب الإنسان ذا المهارة الفائقة والتأهيل الرفيع.

المحور الثاني هو الصناعة الثقيلة بفروعها المختلفة تليها الصناعة الاستهلاكية. المحور الثالث الزراعة. إذ علينا استصلاح عشرات الملايين من الهكتارات كل عام ورفع الإنتاجية الزراعية كي نحقق الأمن الغذائي مع فائض آخر للتصدير. المحور الرابع هو البناء والتشييد. حيث نشيد مدنا جديدة وتجمعات سكنية جديدة كل عام مع مصانعها وفروعها الإنتاجية وخدمات البنية التحتية الخ. تشمل الوطن العربي كله، تقوي ترابطه الاجتماعي والاقتصادي.

المحور الخامس تطوير البنية التحتية والتركيز على شبكة كثيفة متطورة من الخطوط الحديدية، تجعل الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي ممكنا واقتصاديا.

علينا الموازنة بين الاستثمارات الكثيفة برأس المال وتلك الكثيفة باليد العاملة، للحصول على أعلى مردود استثماري من وجهة النظر القومية. ولابد من الجمع بينهما تبعا للظروف.

الآثار

لقد خلف لنا أجدادنا تراثا لايقدر بثمن عبر آلاف السنين. نعرضه للضياع والنهب ونسمح للأجانب الغزاة بالإشراف على التنقيب عنه وكتابة تاريخنا كما يحلو لهم، انطلاقا من مصالحهم. إن ما ينهب من الآثار النفيسة في وطننا العربي سنويا يعادل المليارات من الدولارات. هنالك تبديد لامثيل له في هذه الثروة الثقافية التاريخية العلمية الاقتصادية، يفوق ما نبدده ببيع

النفط بدون مقابل يذكر. اننا نترك الإمبرياليين يأخذون كنوزنا، التي خلفها لنا أجدادنا عبر حضارات كثيرة متعاقبة وهذا أمر يجب إيقافه فورا. لا يجوز أن يسمح للأجانب بالتنقيب عن آثارنا. يجب منع جميع بعثات التنقيب الأجنبية من العمل في بلادنا، حفاظا على هذه الثروة النفيسة التي لاتعوض أبدا. علينا نحن أن نعد خبراء في التنقيب والترميم بواسطة كليات وجامعات عربية متخصصة وهذا أمر غير عسير. أن من يزور المتاحف في الدول الاستعمارية يرى الكم الهائل من المسروقات وفوقه الكثير موجود في البيوت، لايراه المرء إلا صدفة، والنهب مستمر يوما بعد يوم.

يندر أن تذهب قطعة أثرية خارج الوطن العربي بواسطة المعارض المتنقلة وتعود إليه، بل غالبا ما تعود قطعة مزيفة محلها. وما أسهل التزييف الآن بالوسائل المتاحة في عصرنا. تبلغ قيمة موجودات المعارض المرسلة إلى الخارج المليارات من الدولارات سنويا، فكيف نفرط بثرواتنا ومقدساتنا إلى هذا الحد؟ لايفعل هذا العمل بلد مستقل. إننا نخسر فوق الآثار التي قدمناها على صينية من ذهب، إيرادات السياحة فيما لو بقيت هذه الآثار هنا وجاء السياح لرؤيتها.

* – إننا عندما نعد خبراءنا للتنقيب والبحث والترميم في جامعاتنا ونخرج المئات كل عام ونكفلهم بالتنقيب، نخلق فرص عمل كثيرة متخصصة تزيد مع الزمن. ونقيم متاحف في مواقع التنقيب ذاتها حفاظا عليها، فتكون اللقى موزعة على مساحة الوطن العربي متاحة لجمهوره العريض أنى ذهب.

* – بدأت الحضارة القديمة في آلاف المواقع من الوطن العربي. والكثير منها لم يتم الكشف عنه، لحسن حظ الثروات الباطنية من مخطوطات ورقم وتماثيل ونقوش ورسوم وذهب وفضة ولوحات وكتابات لاتقدر بثمن وتفوق قيمتها قيمة الثروات الباطنية من نفط وغاز وفوسفات الخ.

إن لهذه الآثار واللقى قدسية بالنسبة لنا نحن العرب، فلماذا نسمح للأجانب بالعبث بها وسرقتها؟! إن نهب الآثار لهو أحد أنواع النهب الاستعماري الذي لم يتوقف قط مذ بدأ إبان الاحتلال العسكري المباشر. الغربيون يتولون فوق ذلك فك الطلاسم وتقييم اللقى والفن المعماري ودراسة المجتمعات القديمة. كما يحلو لهم. هذا لايجوز بأي حال من الأحوال. يجب إيقافه فورا.

العدو الإسرائيلي

إسرائيل هذا المشروع الاستثماري الاستعماري الغربي يجب أن يفلس. علينا أن ندمر هذه القاعدة الاقتصادية العسكرية التي بنتها الإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية. وألا نقبل بوجودها. أبدا وألا نسالمها. علينا أن نقاطعها اقتصاديا. العالم أجمع يعتبر الصهيونية نوعا من أنواع العنصرية. المقاطعة هي أمضى سلاح علينا استخدامه بحزم وعلى مصر أن تلغي اتفاقية "كامب ديفيد" وكل الأقطار الأخرى إلغاء أي تعامل مهما كان شكله سياسياً أو اقتصاديا أو ثقافيا مع العدو الإسرائيلي. ستموت هذه القاعدة مع الزمن. علينا فوق ذلك تخفيض تعاملنا التجاري مع الدول التي تدعم هذه القاعدة تدريجياً وتعامل معها، ونستخدم كل أسلحتنا لإحكام الحصار على العدو الإسرائيلي. هكذا تنخفض الريعية الاقتصادية لهذا المشروع الاستثماري الغربي في الوطن العربي وتتوقف رؤوس الأموال والمهاجرون عن الهجرة إلى فلسطين المحتلة.

فلسطين مقدسة أكثر من أي جزء من تراب الوطن العربي . والتفريط به يعني التفريط بالوجود العربي كله . مهمة هذه القاعدة الاقتصادية أن تكون السمسار بين العدو الإمبريالي والصهيونية العالمية وبين الطابور الخامس في الوطن العربي لتكريس تخلف الوطن العربي وتفتيته ولدفن النفايات السامة من نووية وكيماوية داخل أراضيه . ولتخريب بنية المجتمع عبر السياحة المبنية على الدعارة ونوادي القمار لذلك يجب تدمير هذه البؤرة بكل السبل .

المصارف

يجب أن تظل المصارف عربية مئة بالمئة . لايجوز السماح للمصارف الأجنبة بالعمل داخل الوطن العربي البتة . تخضع المصارف الغربية للاحتكارات الغربية وتتحكم بالسياسية الاقتصادية وتهيمن على اقتصاد الدول النامية عن طريق نهب الودائع العربية وتشغيلها خارج الوطن العربي . لن نجني ثمارا منها بل كل الخطر منها .

يجب تأسيس مصارف عربية تمولها الأقطار العربية تخدم استراتيجية التنمية العربية التي يتخذها العرب .

المصارف الحالية في الوطن العربي لاتخدم التنمية الاقتصادية بل هي في جلها تعوقها ، وتبدد فرصا للتنمية ضخمة بعقليات سائدة فيها عفا عليها الزمن . يجب إنشاء مصارف جدية مهمتها تطوير قوى الإنتاج لإعاقتها بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية التي تجريها بيوت الخبرة العربية حصرا ، على مستوى المنشأة ، مع أخذ استراتيجية التنمية في الاعتبار .

تؤسس فروع مصرفية بشكل واسع في كل المدن والبلدات إلى جانب صناديق توفير البريد التي يجب أن تكون متوفرة في كل قرية لتسهل العمليات المصرفية لجميع المواطنين، سواء كانوا من الفلاحين أو العمال أو الموظفين، بحيث يمكن أن يصبح لكل مشتغل حساب في المصرف أو في صندوق توفير البريد حسب التوفر.

التسليف

تؤمن المصارف العربية تمويل شركات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمشترك والأفراد. الإمكانية متاحة لجعل التسليف العربي الداخلي أعظمياً بحيث يكون في خدمة التنمية. في الوضع الحالي يتم تبديد موارد مصرفية ضخمة لاتسلف للراغبين وتظل حبيسة الخزائن إن استخدام الفرص المتاحة للتسليف الداخلي يغني عن الحاجة إلى الاستلاف الخارجي إلى حد بعيد. هذه الإمكانيات مهدورة إلى حد كبير في وطننا العربي. هنالك تسليف للاستثمار وآخر للاستهلاك لتمويل الحصول على مساكن وأثاث الخ. انطلاقا من استراتيجية التنمية ومراعاة النسب المتوازنة بينهما حسب حاجة الاقتصاد القومي.

تمويل التنمية العربية

ضرائب الدخل التصاعدية وإيرادات الجمارك وودائع السكان العرب في المصارف العربية تمول التنمية العربية. فوق ذلك إيرادات النفط والخامات الأخرى ترتفع تدريجيا مع زيادة أسعار النفط، ليتناسب سعره مع أهميته الفنية الاقتصادية. بقدر مانحصل أجرا عادلا للنفط والخامات الأخرى، بقدر مانسرع إمكانية تمويل التنمية.

إن تخفيض أرباح السماسرة والوسطاء وتحويل جزء منها إلى المؤسسات العامة والخاصة وجزء آخر كضرائب الخزينة للعامة، مصدر آخر من مصادر التنمية العربية. تعادل أرباح السماسرة والوسطاء خمس الدخل القومي العربي. يمكن اختزال الكثير منها لصالح التنمية.

عندما نخضع الشركات والأفراد والأجانب الذين يعملون في الوطن العربي لقوانين الضرائب ونلغي الإعفاء، نحصل على مصدر آخر للتمويل.

عند تطبيق الضمان الاجتماعي لجميع العاملين نوفر بذلك مصدر آخر لتمويل للاستثمار كبير الأهمية. أرباح القطاع العام والقطاع الخاص مصدر كبير لتمويل التنمية أيضا.

خاتمة

إن تحديد موازنة ومضمون البحث العلمي هو الدفة التي توجه الاقتصاد العربي، ليحدد اهدافه ويحققها بأقل التكاليف وأفضل الريعيات وأقل المخاطر. المهمات جسيمة فاستنباط استراتيجات للتنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي والعربي الإسلامي الاقتصادي العربي مع الاقتصاديات الأخرى كالصيني والهندي والروسي والإفريقي والدول النامية الأخرى يتطلب جهودا مشتركة جبارة وسريعة. وكذلك الحفاظ على الموارد المائية وحسن استخدامها يعتبر من الأولويات، مثل تصميم الاستراتيجيات الصناعية العربية انطلاقا من تقسيم عمل دولي جديد واستراتيجيات تنمية مستقلة معتمدة على الذات. وتعشيق الفروع الصناعية ببعضها البعض بين أجزاء الأمة العربية أو مع دول التحالف الإسلامية وغيرها عبر المدخلات والمخرجات، أمر في غاية الأهمية. كذلك بناء مدن

وقرى وتجمعات صناعية جديدة على الطراز المعماري العربي الإسلامي وكذلك تصنيع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية وبناء شبكات الخطوط الحديدية ووسائل الاتصالات واستنباط مناهج تعليمية وأساليب تدريس لتفتح الملكات والمواهب أمام الإنسان العربي في كل مستويات التعليم أمور ملحة جدا. إن التفكير القطري انتحار يجب القضاء عليه كوباء مدمر. إنه يقودنا إلى الهاوية السحيقة لامحالة. إن توحيد الأمة العربية وبناء تحالف عالمي في مواجهة التحالف الاستعماري الغربي الصهيوني هو الشرط الأول الضروري، لنجاتنا من المضي قدما إلى الكارثة.

* * *

